الفصل السادس

عدوانية إسرائيل وإرهابها ضد الشعب العربى

* مؤتمر السلام القادم سيفشل إذا تبنت واشنطن مطالب الأمن الإسرائيلى فقط * جولة أولرت الغربية تؤكد عنصرية الدولة اليهودية * سوريا عليها أن تختار بين انقلاب بيد أمريكا أو سلام مع إسرائيل..!! * إسرائيل تبيع للعرب مياههم * هآرتس .. الحركة الشعبية فى الخليج تؤخر التقارب مع إسرائيل * إسرائيل وعماد مغنية.. يكاد المريب يقول خذونى * حلم امتلاك إسرائيل لكفايتها من الماء.. سيتحقق إن لم نتدارك الأمر بالفعل وليس بالتصريحات!! * تنسيق أمريكى/ إسرائيلى ضد صفقة أسلحة روسية لسوريا

مؤتمر السلام القادم سيفشل إذا تبنت واشنطن مطالب الأمن الإسرائيلى فقط

الأجواء الإقليمية والعالمية التى عقد ضمن فاعلياتها ونتائجها مؤتمر أوسلو للسلام ليست هى نفس الأجواء التى سيعقد ضمن أجوائها مؤتمر نوڤمبر القادم، فأمريكا على وجه التحديد ليس لها رصيد يُعتدُّ به فى المنطقة إلا إذا اعتبرت أن صفقات السلاح التى وعدت بتقديمها لعدد من الدول العربية يعتبر نوعًا من الإنجاز الذى يجب أن تكافأ عليه.. والراعى الثانى للسلام يقف اليوم على وجه التحديد على النقيض بنسبة عالية من كافة السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط وفى أوروبا.. وحتى عوامل التخويف من سلاح طهران النووى وتمدد نفوذها السياسى فى المنطقة لا تكفى لكى تصنع سلاما وَفْقَ المقاييس الإسرائيلية/ الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية تستغل عوامل التمزق والشرذمة التى تفرض نفسها على الساحة العربية كما تستثمر نتائج هيمنتها التى أوقعت غالبية أنظمة الحكم القائمة بين ظهرانيها فى أحبولة إملاءاتها بسبب حاجتهم إلى معوناتها، ليس لتحقيق نتائج إيجابية لحل النزاع العربى الإسرائيلى ولكن لإنقاذ سمعة رئيسها الحالى قبل أن يغادر البيت الأبيض نهائيًا مشيعًا بذيول الخيبة المريرة بعد أن فشل على مدى سبع سنوات فى أن يحقق وعدًا واحدًا من بين عشرات الوعود التى بشرت بها إدارته السنية:

فلا هو انتصر على الإرهاب العالمى وألقى القبض على بن لادن.. ولا وضع حدًا للهجمات المتطرفة التى اتسع مجالها فى أنحاء كثيرة من العالم.. ولا أعطى لأنظمة الحكم العربية نموذجا «عراقيًا للديموقراطية» يُحتذى به.. ولا وقف وراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية حتى تتحقق.. ولا أرسى قواعد الأمن والاستقرار فى

أفغانستان . . ولا حرر الشعوب المضطهدة من الطغاة والديكتاتوريين . . ولا صان حقوق الإنسان على مستوى العالم!! .

الإدارة الأمريكية برئاسة چورچ دبليو بوش الابن فشلت فى كل مكان دخلته عن طريق الغزو والاحتلال سواء كان أفغانستان أو العراق ولم تتمكن من فرض إرادتها على أبنائه ولم ترض الجيران الأقربين ولا الأبعدين . . وفشلت أيضا فى تقديم حلول واقعية وملموسة حيال كل قضية تدخلت فيها سواء كانت الصومال أو كوريا أو لبنان أو كوسوفو . . ولم توفق فى تجنيد غالبية أنظمة الحكم فى أمريكا اللاتينية لخدمة مصالحها على مستوى المنطقة أو على حدودها . . ولم تهزم الصين لا فى عقر دارها ولا على مستوى نهضتها الاقتصادية ولا فيما يتعلق بميزانها التجارى الذى يميل منذ أكثر من عشر سنوات لصالح بكين .

لذلك اختار فريق مستشاريها ومديرى مؤسسات التفكير العاملة فى خدمتها ورقة واحدة من ملف الصراع العربى الإسرائيلى ونقصد بها الورقة «الفلسطينية» لكى يمرروا من خلالها معبراً يُحسن بعض الشىء من النهايات السيئة التى تنتظر الرئيس الأمريكى عندما يخرج من البيت الأبيض بعد حوالى عام ونصف من الآن . . . معبراً تغازل به إدارته من الآن وحتى نوڤمبر القادم ما يوصف بأنه «أنظمة حكم عربية معتدلة» لكى يساهموا عمليّا فى إنقاذ ماء وجهها فى العراق ولبنان وربما فى أفغانستان ويشاركوا معها فى محاصرة إيران مقابل تعهدها «بفتح الباب» أمام مؤشرات حل لهذه الورقة يبدو عند بلورته أنه قادر على إرضاء هذه المجموعة من الدول، وعلى تحسين صورتها هى الأخرى بين شعوبها!!

الإدارة الأمريكية بوضعها الحالى المحاصر بين ضغوط دولية قادرة على تشتيت جهودها فى مختلف أنحاء العالم وضغوط داخلية تمثلها هيئتها التشريعية التى تناصبها العداء الصريح خصوصا فى العراق، تسعى بكل جهدها لكى :

١ ـ تحصل على تهدئة فوق أرض العراق ليس فقط لصالح قواتها التى بدأت تعانى من تعاظم الفاقد البشرى والخسارة العسكرية، ولكن لصالح نظام الحكم الهش الذى أقامته هناك .

٢ ـ تحقق انفراجًا على مستوى تعقيدات الوطن اللبنانى التى أصبحت علاقاته الداخلية قاب قوسين أو أدنى من الانفجار فى شكل حرب أهلية قابلة للامتداد.

٣ ـ تتمكن من إجبار سوريا على سد حدودها أمام أى دعم مادى أو معنوى يُقدَّم للميليشيات العراقية ووقف تدخلاتها فى لبنان، وفوق ذلك التفاوض مع دولة إسرائيل التى تحتل أراضى هضبة الجولان حول مطالب تل أبيب الأمنية فى المنطقة ككل.

٤ ـ تكمل تشديد محاصرتها لأنشطة إيران السياسية فى المنطقة لأجل قطع يد تمويلها لحزب الله ماديّا ومعنويّا وفك تحالفها الإستراتيجى مع سوريا والقضاء تماما على دعمها لمنظمة حماس، ومن ثم القضاء على حلم الحصول على عضوية النادى النووى.

وعلى الرغم من تعامل الإدارة الأمريكية من خلال هذه الملفات كلاً على حدة مع مصالحها وارتباطاتها وتحالفاتها بشكل مباشر وبرجماتى، إلا أنها لا تراعى مصالح ومتطلبات الأطراف التى لها الدور الأكبر فى تحقيق أهدافها التى أشرنا إليها.

فرغم أن كل الدراسات تؤكد حاجتها إلى إيران كحليف استراتيجى منقذ من ظلمات المستنقع العراقى، لكنها تستعدى الآخرين ضدها لكى تُضعف من قواها سواء بالعمل العسكرى المباشر أو بالحصار الاقتصادى حتى الموت.

ورغم يقينها أن دعمها لحكومة السنيورة لم يحقق الهدف من ورائه، إلا أنها ترفض تقسيم الأدوار بينها وبين دمشق لكى تعيد الهدوء إلى هذا الوطن المبتلى.

ورغم أحقية الشعب السورى فى استعادة أرضه المحتلة وَفْقَ قرارات الشرعية الدولية، إلا أنها تواصل ضغوطها على نظامه الحاكم لأجل الخلاص منه، ليس فقط لصالح القوى التى تناصرها داخل لبنان، ولكن لصالح المخطط الإسرائيلى.

ورغم دواعى استعدادها لإقامة دولة فلسطينية كصورة مثلى لوضع حل نهائى لملف القضية، إلا أنها تتبنى دعاوى إسرائيل الاحتلالية العنصرية المناقضة للقرارات الدولية التى يعترف بها العالم أجمع.

الجدير بالملاحظة أن مواقف الإدارة الأمريكية التى تحاول أن تجد لرئيسها مخرجا مُشَرِّفا بعد سنوات من الفشل الذريع من خلال مساعٍ وجهود وخطط التوصل إلى حل

لقضية الشعب الفلسطيني، لا تراعى فقط المصالح والارتباطات والتحالفات الأمريكية، ولكنها تعمل بشكل متواز لتحقيق أهداف إسرائيل على حساب الأطراف الأخرى سواء كانت عراقية أو لبنانيةً أو سورية أو فلسطينية أو إيرانية. . وهنا تكمن نقطة الضعف الكبرى التى تحمل فى طياتها عوامل فشل مؤتمر السلام القادم.

صحيفة البديل ـ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٧

* * *

جولة أولمرت الغربية تؤكد عنصرية الدولة اليهودية

بدأ إيهود أولمرت جولته فى العواصم الغربية بزيارة واشنطن ثم لندن وبعدهما باريس، صاحبته فيها فوق الأراضى الفلسطينية المحتلة ـ ولا تزال ـ عمليات قتل وتدمير فى قطاع غزة والضفة، مما يؤكد أن توجهاته نحو السلام كما يدعيها لا أساس لها، وأنه مصمم وَفْقَ تدبير مسبق على اغتصاب المزيد من الأراضى التى تحتلها إسرائيل منذ عام ٦٧ خلف الجدار الذى يواصل بنيانه.

كرر أولمرت فى العواصم الثلاث، وهو يسعى إلى إسماع صوته إلى مواطنيه ورؤساء تجمعات المستوطنين وقوى المعارضة وحركات السلام فى بلده، حق إسرائيل التاريخى والأبدى غير المتنازع عليه فى الأرض اليهودية التى حددها كبار الحاخامات وَفْقَ ما تم استنباطه من الآيات التوراتية، مشيرًا إلى أنه إذا كان هناك حق «لغيرهم فى جزء من هذه الأراضى فلن يكون أبدًا على حساب أمن إسرائيل وأمان أبنائها»..

وهذا يعنى ببساطة أنه إذا وافق فى المستقبل، خلال مدة رئاسته الحالية للحكومة الإسرائيلية على قيام دولة فلسطينية فستكون إقامتها على أقل مساحة من أرض الضفة مضافا إليها ما تم إخلاؤه من أراضى القطاع، وعلى الفلسطينيين أن ينسوا من الآن فصاعدًا النسب المئوية التى كانت تتحدث عن قيام هذه الدولة على ١٠٠٪ من أراضى ما قبل يونيه ٦٧ أو ٩٠٪ من أراضى مباحثات كامب ديفيد الثانية أو ٧٠٪ من الأراضى التى فكر إرييل شارون منذ أربع سنوات فى التنازل عنها.

إسرائيل لا تعبأ إلا بأمنها فقط وبسلامة شعبها فقط، وقد زاد تمسكها بالسيطرة سكانيّا واستثماريّا على وادى الأردن بعد أن حظيت بموافقة الكونجرس الأمريكى على خططها التنموية هناك، وربما يكون للعاصمتين البريطانية والفرنسية رأى مخالف لواشنطن فى هذا الخصوص لكنهما لا تملكان القوة الكافية سياسيّا لوقف هذا التأييد

الذى يعود على رأس المال الأمريكى اليهودى بالمكاسب التى تنسيه قضية فلسطين الإنسانية وتجعله يغمض عينيه عن جوهر ومبادئ التحرير والاستقلال . .

أشار أولمرت إلى الشتات الذى تعيش فيه أنظمة الحكم العربية وركز على الجيتو الذى تعيش فيه الشعوب العربية ، وألمح متفكهًا وسط تصفيق النواب والشيوخ فى الكونجرس إلى الانفصال الواقع بين هذين الطرفين اللذين يناضلان بكل الوسائل ضد بعضهما البعض ويتفقان فقط حول كل ما هو فى غير صالحهما «متسائلا» أين هى الأطراف العربية التى يُمكن أن تساهم مع إسرائيل فى إقامة السلام فى المنطقة .

وقال إن حروب هذه الأنظمة ضد إسرائيل منذ قيامها لم تُفقدها صوابها ولا ثقتها فى الغد المشرق وأكد أن «الحلم الصهيونى الذى لم يتحقق منذ ستين عاما آن له أن يرى النور» . . فى إشارة واضحة إلى تمسكه باستكمال خطة ترسيم الحدود وخطة فصل وتصفية المجتمع من العناصر المضادة للتوجه الصهيونى التاريخى الذى تناساه لفترة طويلة ، وإلى قرب الخلاص من أبناء عرب ٤٨ الذى يعكرون سلام وصفو إسرائيل .

ولم ينس أولمرت أن يسهب فى الحديث عن «افتقاد الطرف الفلسطينى إلى قيادة قادرة على الجلوس إلى مائدة المفاوضات «مفسحًا الطريق إلى تكرار الحديث عن الإرهاب الفلسطينى الذى يهدد أمن وسلامة المنطقة كلها ربما بنفس الألفاظ التى كان يستخدمها سلفه شارون . . وعلى عكس التصفيق الذى نالته عباراته فى هذا الخصوص فى واشنطن ، أوقفته لندن وباريس عند حدود فاصلة أكدت أن التخفى وراء مثل هذه الأقاويل ونسيان عمليات القتل والتدمير التى يقوم بها جيش إسرائيل فى غزة والقطاع غير مقبولة ، وتمسكت وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت بأن المفاوضات بين الجانبين هى السبيل الوحيد للتوصل إلى خطوات سلام إيجابية على كافة المستويات . . كما كرر چاك شيراك باسم أوروبا مطلب المفاوضات ، وحذر من أن دورة العنف والعنف المضاد ستقود إلى «مزيد من عدم الاستقرار على مستوى المنطقة كلها» وأشار إلى مسئولية إسرائيل فى خفض معدل العنف الذى تتعامل به مع الشعب الفلسطينى . .

ختم أولمرت تقريره الذى ألقاه أمام الكنيست حول جولته الغربية قائلا . . انتهت أيام الحلم ، ولا بد من العمل الجاد المتواصل للحفاظ على دولة إسرائيل اليهودية آمنة وديموقراطية» .

صحيفة الزمان ـ ١١ أغسطس ٢٠٠٦

سوريا عليها أن تختار بين انقلاب بيد أمريكا أو سلام مع إسرائيل

حقيقة الأمر أنه ليس هناك خيار أمام سوريا، لكن مجرد تلويح بأن خلاصها من الضغوط الأمريكية التى تتصاعد ضدها يومًا بعد يوم دون أن يكون لها سقف تقف عنده، هو إحياء مسار التفاوض بينها وبين إسرائيل والدخول فى مباحثات معها للوصول إلى جدول للسلام بين الطرفين. . فهذا هو السبيل الوحيد لشفاء «دمشق» من كل الأوجاع، وعلى رأسها بقاء الحكم فوق كرسيه بلا منغصات!! . .

فى العاشر من الشهر الجارى (سبتمبر ٢٠٠٧) نقلت صحيفة الفينانشيال تايمز اللندنية عن مصادرمقربة من الإدارة الأمريكية أن مراكز صنع القرار تتحدث عن بديل للرئيس بشار الأسد، فى الوقت الذى تخطط فيه أجهزتها المسئولة لتوجيه ضربات عسكرية لسوريا بالقرب من حدودها مع العراق ردًا على ما قيل من أنه مساندة من دمشق للمسلحين الذين يعبرون تلك الحدود لإثارة العنف والإرهاب فى العراق.

بعد ذلك بخمسة أيام قالت صحيفة التايمز اللندنية أن أمريكا ستعرض على سوريا نموذجًا مماثلاً لذلك الذى سبق وعرضته على الرئيس القذافى لكى ترفع عن دمشق الضغط وتُوقف مخططات قلب نظام حكمها، بعد أن أبدت سوريا استعدادًا للاستجابة لما سيرد فى تقرير تيليف ميليس (المحقق المسئول عن قضية اغتيال الحريرى)، كما سبق واستجابت ليبيا لمؤشرات سفينة نقل المعدات الليبية!! وقبلت بكافة المطالب الأمريكية. . تقول الصحيفة إن مطالب واشنطن من دمشق هى كما يلى:

١ ـ التعاون التام، وقبول كافة المطالب الأمريكية بما فى ذلك تسليم أى مشتبه أو متورط فى عملية اغتيال رفيق الحريرى والرضوخ لمحاكمته أمام محكمة دولية . .

٢ ـ وقف التدخل السورى فى لبنان تمامًا ونهائيًا . .

٣ ـ وقف تجنيد وتمويل المشاركين فى الصراع المسلح الذى يجرى فوق أرض العراق وإنهاء برامج مساندتهم بأى شكل من الأشكال .

٤ ـ وقف الدعم الذى تقدمه لحزب الله وللجماعات الفلسطينية المناهضة للسلام بين السلطة الوطنية وإسرائيل . .

تقول الصحيفة إن سوريا ستحصل فى المقابل على تأكيدات بترك نظام حكمها الحالى فوق كرسيه مع التوصية لدى المنظمات العالمية والبنوك التجارية الدولية لتقديم مساعدات واستثمارات أجنبية لأسواقها ومؤسساتها الإنتاجية، ذلك بالإضافة إلى تدشين علاقات كاملة مع واشنطن تبدأ بعودة السفيرة الأمريكية التى غادرت موقعها ـ للقاء تشاورى مع وزيرة الخارجية ـ فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى ولم تعد حتى إشعار آخر!! . .

تؤكد التقارير الدولية أن سوريا لن تقبل بهذه التنازلات وأن جبهتها الداخلية تقف صامدة إلى جانب نظام حكمها الحالى وأن ضرب حدودها المشتركة مع العراق لن يؤتى أكله بسهولة، وليس هناك من يمكن الاعتماد عليه من بين رجالاتها الأقوياء لإحداث إنقلاب داخلىٍّ يبدأ حكمه بالتعاون مع واشنطن بلا تحفظات ويخضع لمطالبها على الجبهتين العراقية والفلسطينية بلا مقابل . . يضاف إلى ذلك أن المعارضة السورية فى الخارج ليست قادرة على تجميع القوى والتيارات الداخلية حولها بالكيفية التى تسمح لهم بتولى مسئولية الحكم، وتستخلص هذه التقارير أن سوريا بنظامها الحالى قادرة على التماسك والبقاء تحت ضغط لسنوات قادمة!! . .

ويتساءل الخبراء والمستشارون . . أليس هناك حل لهذه المعضلة؟ . .

الحل أن تلوح إسرائيل لسوريا بإمكانية تفكيك هذه التناقضات كلها بضربة واحدة، تبدأ بالتفاوض معها حول مستقبل السلام بين الطرفين، ثم تنتقل إلى مستوى الأوضاع فى المنطقة ككل . . هذا ما يقوله اللواء أهارون زئيفى فركش رئيس شعبة الاستخبارات

فى الجيش الإسرائيلى ضمن التحقيق الذى أجراه معه چاكى خوجى ونشر بملحق صحيفة معاريف يوم ١٧ الجارى.

وبينما يعترف اللواء أهارون أن الأوضاع فى سوريا لم تبلغ بعد حد الانهيار، ويشير من طرف خفى إلى ما يمكن وصفه بالانشقاق داخل السلطة الحاكمة، ذلك الأمر الذى ينبع فى رأيه من التهديدات الأمريكية التى «تؤرجح كرسى الحكم ولا تزعزعه» على حد قوله.. يتهرب من الإجابة صراحة على سؤال حول مصلحة إسرائيل فى أن يكون بشار الأسد قويًا!!.. وتُبين تعليقاته أن قيام سوريا بإغلاق أماكن الإيواء الآمنة التى توفرها لقيادات الإرهاب ووقف دعمها المادى والمعنوى لحزب الله، سيحقق لها أمرين على جانب كبير من الأهمية:

أولهما: وقف الهجمات الجوية الإسرائيلية التى يمكن أن تتعرض لها كما حدث منذ عامين ضد معسكر جبريل فى عين الصاحب..

وثانيهما: إعفاءَها من مسئولية اغتيال رفيق الحريرى حيث يمكن إلقاء التهمة بالكامل على حزب الله من جهة وإيران من جهة ثانية!!..

يقول اللواء أهارون إن التحدى الأكبر الذى يواجهه الرئيس السورى ينبع من حركة الإخوان المسلمين «ذات الوجه الوهابى»، وهو إذ يشير إلى هذه النقطة يضع فى اعتباره أن بعض الأجهزة المتخصصة فى حكومة إسرائيل أعربت منذ بضعة أشهر عن خشيتها من أن يؤدى تبديل نظام الحكم فى سوريا إلى «وصول الإخوان المسلمين إلى كرسى الحكم» وفى هذا خطر شديد عليها..

ويتساءل رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية فى الجيش الإسرائيلى: كيف يستطيع النظام السورى الحاكم أن يخفف الضغط على حدوده مع العراق ويحل المشكلة اللبنانية ويواجه الإخوان المسلمين ويحتفظ فى الوقت نفسه بمساندته للتطرف ودعمه لتنظيم القاعدة؟ ويرد هو قائلا «عليه أن يختار بين تدخل عسكرى أمريكى/ بريطانى أو تلقى الضربة من الإسلام المتطرف الذى يدعمه».. وهو يرمى هنا إلى تشجيع دمشق لضرب تنظيم الإخوان المسلمين بيد من حديد بمساعدة أمريكا؛ لأنها لو تصدت بمفردها لخطوة إغلاق المعابر الحدودية التى تنطلق منها العناصر التى تشعل الصراع فوق الأرض

العراقية، سيكون نظامها الحاكم هدفا سهلاً لكوادرها (جماعة الإخوان المسلمين) النازحة من العراق لإشعال فتيل الجبهة الداخلية السورية!!..

مصلحة النظام السورى لكى يبقى فى الحكم دون منغصات داخلية وضغوط خارجية، كما يحددها اللواء أهارون، هى أن يعقد اتفاقًا مع إسرائيل.. أولا لكى يتخلص من الضغوط الأمريكية، ويضع نهاية حاسمة لمشكلة المعابر التى بين بلده والعراق الأمريكى.. وثانيا لكى يقف موقفًا حاسمًا ونهائيًا من حزب الله والمنظمات المناوئة للسلام كما تراه إسرائيل فى المنطقة، وثالثا لكى يقضى مرة واحدة ونهائية على ملاذ الإرهاب والسلام المتطرف الذى يهدده تهديداً مباشراً.. رابعا تشكيل جبهة على مستوى سوريا والعراق وتركيا وإسرائيل لمحاربة النفوذ الإيرانى فى المنطقة ووقف المد الشيعى الذى يتمدد حثيثًا خارج العراق فى كل الاتجاهات..

وذلك مقابل بقائه فى الحكم وعدم المساس به وتوفير الحماية له على مستوى جبهته الداخلية والاشتراك معه فى حراسة حدوده أمريكيًا مع العراق وإسرائيليًا مع كل من إسرائيل ولبنان والأردن!!..

صحيفة روز اليوسف ـ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧

* * *

إسرائيل تبيع للعرب مياههم!!

وافقت إسرائيل منذ بضعة أيام على «منح الأردن قرضًا مائيّا مقداره ثمانية ملايين متر مكعب خلال أشهر فصل الصيف الحالى للتغلب على مشكلة العجز المائى الذى يعانيه، إضافة إلى الكمية التى تزوده بها على مدار العام وَفْقَ ما نصت عليه اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين. . الجدير بالذكر أن كمية المياه الإضافية هذه ستكون بمثابة «قرض مائى واجب الاستيفاء» على الأردن أن يعمل قدر طاقته على سداده فى المستقبل عندما تتوافر لديه فوائض مائية!!.

إسرائيل تُقرض الشعب الأردنى كمية من المياه هو أصلا شريك فى ملكيتها وَفْقَ نصوص القانون الدولى الذى كانت له قوته قبل أن تسلبه واشنطن فاعليته لخدمة مصالحها وأهداف إسرائيل. . هو صاحب حق جغرافى وتاريخى فى مصادر هذه المياه، وعلى الرغم من ذلك يعيش منذ عدة عقود تحت وطأة شهوة حكومة تل أبيب التى تتباهى بقدرتها على إعادة بيع ما ليس لها حق فيه بعد أن وضعت يدها على مصادر المياه العربية سواء كانت أردنية أو سورية أو لبنانية أو فلسطينية.

منذ أن قامت إسرائيل على أرض فلسطين التى اغتصبتها العصابات اليهودية وهى تسعى جاهدة، أولاً لإحكام قبضتها العنصرية على نهر الأردن سواء بالسرقة أو بالاحتلال أو بالمصادرة، وثانيا بتدويل مياه المنطقة لصالح حياتها ومستقبل شعبها عن طريق ما عُرفَ عام ١٩٥٣ باسم مشروع چونسون لتوزيع مياه حوض الأردن بين دول المنطقة، ولمَا لم توافق سوريا والأردن على تقاسم مياه شعبيهما مع الدولة المغتصبة عمدت إسرائيل إلى تنفيذ خطة تحويل مجرى نهر الأردن إلى داخل أراضيها مما أدى إلى اندلاع الحرب بينها وبين دول المنطقة.

بدأت معاناة الأردن بسبب نقص المياه فى أعقاب احتلال إسرائيل للضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية، وحتى أوائل تسعينيات القرن الماضى، كان هذا العجز يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب سنويّا. . لذلك حرصت حكومته عندما وقعت اتفاق سلام وادى عربة فى أواخر عام ١٩٩٤ على أن تلتزم إسرائيل بتزويده بما يعوض هذا العجز عن طريق:

(أ) ضخ حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك عن طريق إقامة سد تحويلى عليه.

(ب) تمرير ٥٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبرية عن طريق أنبوب يمتد من أطراف البحيرة إلى قناة الملك فى منطقة الأغوار.

منذ هذا التوقيع والإعلان عن هذا الالتزام، لم يمر فصل صيف يعانى خلاله الشعب الأردنى من أزمة مياه طاحنة إلا ولدى إسرائيل من التبريرات والاعتذارات والحجج الواهية ما يحول بينها وبين الوفاء بما تعهدت به، إلى درجة أنها قالت فى إحدى المرات على لسان مائير بن مائير مفوض المياه فى حكومتها عام ١٩٩٧ «إن ما اتفق عليه فى معاهدة وادى عربة ليس مُلزمًا لنا». . ولما تساءل البعض ما هو الملزم إذن؟! لم يسمح جوابًا!!.

إلى جانب ذلك عطلت ولا زالت تعطل كل ما له صلة بخطوات بناء السد التحويلى المتفق عليه، والذى ستُموله الحكومة الأردنية بنسبة مائة فى المائة. . مرة بحجة أن دراسة الجدوى ليست متكاملة؛ إما لأنها لم تتحر الدقة، وإما لأن الجانب الأردنى لم يوفر لها المعلومات الكافية، ومرة لأن الشركات التى ترى حكومة عمان أن تسند إليها مهمة التنفيذ ليست على القدر المطلوب من المسئولية والخبرة الدولية، ومرة ثالثة لأن المكان الذى وقع عليه الاختيار ليس هو الأفضل. .

وعندما بدأ الأردن فى بناء سد ترابى «بُدَائى» لتخزين جزء من مياه نهر اليرموك فى منطقة العدسية بهدف تحويلها إلى العاصمة حتى لا يتسول شراء المياه فى مواسم الصيف لتغطية حاجات شعبه، هددت إسرائيل بأنها ستخفض كمية المياه التى تضخها وَفْقًا لنصوص الاتفاقية الموقعة بين الطرفين فى هذا الخصوص إلى النصف. . مرة أخرى نتساءل ما المُلزم إذن، ولا نسمع جوابًا.

الأخطر من كل ذلك أن إسرائيل لوثت المياه التى ضختها عام ١٩٩٨ إلى الشعب الأردنى من بحيرة طبرية، ولما ثارت ثائرة الرأى العام (الإعلام والمسئولون) واتهمتها الحكومة الأردنية أنها قصدت إلى الإضرار بصحة أبناء شعب الأردن الذى وقع معها اتفاقية سلام، علق بعض مسئوليها قائلين «إن اتفاق المياه مع الأردن لم يُحدد نوعية المياه التى يتم ضخها» . .

حصة المواطن الأردنى مما يتبقى له من مياه بعد أن سرقت إسرائيل مصادرها هى ١٥٠ متر مكعب سنويا وهى دون خط الفقر العالمى بمراحل، وهذا يوضح بجلاء أن إسرائيل التى اغتصبت مصادر المياه العربية بهدف ضمان أمن شعبها المائى، هى نفسها التى عندما تبرم اتفاقيات معهم تتعمد أن تعود عليها نصوصها بحق المراباة فى حقوقهم المائية بالبيع أو بالإقراض أو بكليهما.

صحيفة البديل ـ ٢ سبتمبر ٢٠٠٧

* * *

هآرتس .. الحركة الشعبية فى الخليج تؤخر التقارب مع إسرائيل ..!!

قال منير يوآف شيترين فى صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم ٣١ من الشهر الماضى (سبتمبر ٢٠٠٥) أن المسيرة التى شهدتها البحرين بمناسبة يوم القدس كانت ذات مغزى خاص بالقياس إلى المظاهرات الضخمة التى عمت الكثير من أرجاء العالم الإسلامى ـ يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان ١٤٢٨ هجرية ـ تضامنًا مع الشعب الفلسطينى ؛ لأنها نددت بقرب الاعتراف بإسرائيل ورفضت استكمال مخططها مُبرزة الأضرار التى ستنجم عن إقامة علاقات دبلوماسية معها .

المدقق فى مقال الكاتب سيلاحظ تكراره لدور الولايات المتحدة الضاغط على دول الخليج لمثل هذه الخطوة حيث يشير صراحة إلى أن واشنطن «أدخلت بندًا خلال المداولات المشتركة بينها وبين هذه الدول ، والتى انتهت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع عدد منها يُلزمها بإلغاء القيود التجارية التى تقيمها فى وجه التعامل مع إسرائيل أو مع الشركات التى تتعامل معها . ورغم أنه يؤكد أن الإدارة الأمريكية لم تذكر صراحة إسرائيل ، إلا أنه يقول بشكل مباشر أن من الواضح أن إغلاق مكتب المقاطعة العربية فى البحرين هو إحدى النتائج المترتبة على هذا البند .

ويعزو الكاتب أسباب الغضب فى الشارع البحرانى إلى هذا القرار الذى اتخذته حكومة المملكة قبل بضعة أسابيع رغم المعارضة الشعبية الحادة لإقامة علاقات مع إسرائيل ، ويستشهد على ذلك بقرار البرلمان البحرانى الذى اتخذ بأغلبية ، والذى طالب فيه النواب الحكومة بضرورة التراجع عن قرار إغلاق مكتب المقاطعة . . على الرغم من تأكيد وزيرى المالية والخارجية «عدم وجود نية لإقامة علاقات مع إسرائيل» . .

يدور الكاتب عامداً حول موقف الشعب البحرانى من قضايا الشعب الفلسطينى ولا يُلقى له اهتمامًا، ويشير بشكل مباشر إلى مستقبل التعاون بين الطرفين البحرانى والإسرائيلى من منطق «تعطش» الاقتصاد البحرانى إلى التكنولوچيا ويبرر حاجة القائمين عليه وحرصهم على استخدام التخطيط لإنهاء مرحلة اعتماد الدولة التام على النفط والغاز، وينوه بقدرة «الشركات الطبية الإسرائيلية على المشاركة الفعالة فى تطوير المجال الصحى والسياحة الصحية فى البحرين «لاجتذاب المرضى من الدول الأخرى» لمباشرة العلاج والبحث عن الشفاء إلى جانب السياحة والاستجمام بين جنباتها فى ظل التوافق والتحديث البحرانى القائم على التكنولوچيا الإسرائيلية.

وفى نفس السياق يُمسك الكاتب بما يدعى أنه «إشارات علنية تصدر من الكويت، الدولة المحافظة المتشددة نسبيا تجاه إسرائيل» ليقول إن الأمر ليس مصادفة، ويستدل على ذلك بالمقابلة التى نشرتها صحيفة السياسة الكويتية يوم السبت ٢٩ الماضى (سبتمبر ٢٠٠٥) مع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلى شمعون بيريز على صفحة كاملة، ويقول «تحسبا لما سيثيره النشر من انتقادات كتبت الصحيفة (السياسة) أن المقابلة ستنشر بالاشتراك مع صحيفة الأهرام المصرية الأكثر انتشاراً فى العالم العربى.

ولأن أمر الرسائل الكويتية إلى حكومة إسرائيل ليس مصادفة، من وجهة نظر الكاتب، فقد أفسح مئير مكانًا لبضعة أسطر من مقالة يرى أنها تؤيد الانفتاح مع إسرائيل يقول إن نفس الصحيفة الكويتية قامت بنشرها للصحفى الكويتى فاخر سلطان استهلها بالتذكير بما يدعيه «السياق الإيجابى» الذى ينظرون إليه فى دولة الكويت من خلال الإعداد لأجواء حرب تحرير الكويت بعد أن غزاها صدام حسين عام ١٩٩١، وذلك عندما امتنعت عن الرد على هجمات جيشه الصاروخية.

وهكذا يستغل الكاتب الإسرائيلى فقرات المقال ليزيف دوراً لبلاده لم يكن لها فى يوم من الأيام؛ لأننا لا زلنا نذكر المكاسب التى حصلت عليها بسبب تصرفات النظام العراقى الطائشة غير المسئولة، فكل تحصينات حدودها مع الأردن ومع سوريا التى تبدأ من صواريخ الباتريوت العملاقة التى حصلت عليها من الولايات المتحدة مجانًا وتنتهى بكمامات الحماية من هجمات الأسلحة الكيميائية والبيولوچية التى حصلت على الملايين منها مجانًا من ألمانيا، كانت بسبب هذه التصرفات المجنونة التى جلبت على

الشرق العربى الوبال، وها هى تستخدمها لتزييف تاريخ الأمس الذى لم يُنس بعد من أجل افتعال دور بطولى يفتح مزيداً من الأبواب لاعتراف خليجى بإسرائيل كمكافأة لها على دورها التكتيكى الذى أدته وكان له أثره الكبير فى «معركة تحرير الكويت»!!..

وهنا أيضا يُنكر الكاتب موقف الشعب الكويتى من قضايا الشعب الفلسطينى النضالية ويسمح لنفسه أن يدخل من ثغرة «تسوية الحسابات مع الفلسطينيين بسبب موقف ياسر عرفات المؤيد لصدام حسين» ليقول «إن النقاش حول التطبيع الكويتى مع إسرائيل نقاش إيجابى؛ لأنه يخدم المصلحة الفلسطينية والكويتية على حد سواء»..
ولا يكتفى بذلك بل يؤكد أن الأمر لا يتعلق من جانب دولة الكويت بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وإنما «بالتأسيس لعلاقات أكثر اعتدالاً يتم التوصل إليها استجابة للضغوط الأمريكية المتواصلة».

ويواصل مئير تحليلاته ليستخلص أن المشاكل الصحية التى يعانيها أمير الكويت وولى عهده وما ينجم عنها من أوضاع ذات حساسية خاصة على مستوى الدولة تؤخر الإقدام على خطوة التطبيع الكبيرة مع إسرائيل، بالإضافة إلى تخوف الكويت من رود الفعل السعودية التى تُعارض التقارب مع إسرائيل بشدة.

ومع اعتراف الكاتب فى صحيفة هآرتس بأن مفهوم التطبيع «أصبح حساسًا جداً فى العالم العربى إلى درجة أنه يصعب طرحه للنقاش الجماهيرى الموضوعى» إلا أنه لا يكلف نفسه مشقة تحليل أسباب هذه الظاهرة ويتناسى عن عمد المواجهات العدوانية والعنصرية التى تمارسها حكومة بلاده منذ أكثر من أربع سنوات ضد الشعب الفلسطينى بكل فئاته المناضلة من أجل كسر قيود الاستعمار ونيل الاستقلال والعيش فى حرية كبقية شعوب العالم، ويهمل عن سوء نية أثرها ليس فقط على الشعوب العربية التى لم تطبع أنظمتها الحاكمة علاقاتها مع إسرائيل وإنما أيضا على الشعوب التى لحكوماتها علاقة وطيدة معها!!..

صحيفة القدس العربى ـ ٨ أكتوبر ٢٠٠٥.

إسرائيل وعماد مغنية .. يكاد المريب يقول خذونى!!

كتابات المحللين الإسرائيليين وتعليقات إعلامييها وكُتابها تفضح سكوت أو قل إنكار حكومتهم أنها هى التى قامت عن عمد وتخطيط سابقين باغتيال عماد مغنية، وتلك هى عادتها، فمن يستطيع أن يغض النظر ويتناسى مؤقتا أن كل من تناول هذا الموضوع بدأ حديثه قائلا «على فرض أن إسرائيل وقفت خلف هذه التصفية» أو «إذا سلمنا جدلاً بما يقال» أو «يمكن أن يسود السرور والاغتباط أجهزة الأمن الإسرائيلية، عندما تعرف أن الشخص الذى سقط فى وسط دمشق هو الإرهابى عماد مغنية» أو «ماذا لو انطلقنا من نقطة افتراضية تماما بأن إسرائيل هى التى كانت وراء قتل ضابط العمليات فى حزب الله»، يستطيع فى نهاية المطاف أن يستنتج بسهولة ويسر أن العملية إسرائيلية مائة فى المائة، وأن الرجل كان مستهدفًا منها مائة فى المائة، وأنها كانت تتربص به وتترصده مائة فى المائة.

مقال الكاتب الصحفى بن كاسبيت فى صحيفة معاريف يوم ١٨ الجارى (فبراير ٢٠٠٨) يؤكد أن جهاز المخابرات الإسرائيلى لديه ملف ضخم عن الرجل الذى ظلوا يطاردونه لثلاثة عقود، فقد كانوا على وشك تصفيته فى فرنسا أواسط الثمانينيات ولكنه فر منهم.. وفى أواخر التسعينيات طلبت عناصر من المخابرات الأمريكية العاملة فى الجنوب اللبنانى مشاركة الشاباك الإسرائيلى فى الخلاص منه، لكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لم يُصَدِّقْ فى حينه على العملية لأسباب لم يكشف الستار عنها بعد.. ويشير المقال بثقة العارف إلى أن مجهولين ـ لأجهزة الأمن السورية، وللمستهدف ـ تابعوا الرجل عدة أشهر فى دمشق حتى خالطوه عن قرب وعاشوا معه وتعرفوا على سلوكياته جيدا، ومن ثم عرفوا كيف يصلون إلى سيارته ويقومون بتفخيخها «دون أن يتركوا أثراً بعد أن تغلبوا على الإجراءات الأمنية على كافة

المستويات» . . ويتساءل الكاتب هل من رسالة أبرع من تلك يمكن توجيهها إلى «السياسى الثرثار نصر الله» باعتبار أن نجاح زعيم حزب الله فى الإفلات من كافة محاولات تصفيته لا يعنى تركه وشأنه أو قفل ملف الخلاص منه!! . .

أما عاموس هرنيل فيقول فى نفس اليوم بصحيفة هآرتس إن عملية كهذه لكى تنجح فإنها تحتاج لمجموعة من الأعمال التمهيدية لمدة نصف عام على الأقل «فلا بد أولا من العثور على شقة فى قلب دمشق للاختباء فيها لمتابعته عن قرب، ثم الترتيب لتحديد السيارة أو وسائل النقل التى ينتقل بها، ثم التخطيط لاختيار عدد من العملاء اللازمين لتتبعه كظله . . ثم يقارن بين اغتياله وعملية تصفية عباس موسوى الزعيم السابق لحزب الله، ويخلص إلى أن إسرائيل كانت تعرف مسبقًا «أن قرار القضاء عليه ـ أى عماد مغنية ـ وإن كان سيحبط جزءًا كبيراً من قدرة حزب الله على تنفيذ عمليات إرهابية مستقبلية ضدها، إلا أنها تعرف أيضا أنه سَيَجُّر عليها مصاعب ومشاكل جمة يجب أن تستعد لها» .

يرى عاموس أولا أن انتقام حزب الله سيكون بعيداً عن حدود إسرائيل الشمالية ويؤكد ثانية أن قادته لن يصبروا طويلاً على الإقدام عليه، ويتوقع ثالثا أن يتم ثأرهم «من خلال عملية ستترك وراءها أصداء إقليمية وعالمية واسعة وفى رأيه أخيراً ربما يتواكب ذلك «مع تصعيد ملحوظ على جبهة قطاع غزة» .

يؤيد هذا التوقع المحلل السياسى تسفى برئيل حيث يكتب فى نفس الصحيفة «لن يكتفى نصر الله باستخلاص استنتاجات تنظمية من هذه الحادثة التى تُمثل بالنسبة له خسارة فادحة تعقبها تشديدات سرية على حركة قادته وكبار معاونيه، بل سيعمل جاهداً لكى يثأر لرجله أولا تثبتا لمكانته الجهادية فى لبنان ولإسكات الأصوات الكثيرة المطالبة بنزع سلاح حزبه، وثانيا لكى يرفع الغبن عن حليفته الكبرى سوريا التى أضير نسقها الأمنى الداخلى ضرراً بالغًا «خاصة بعد نفى سعد الحريرى أنه يطالب بنزع سلاح حزب الله» .

وبينما يحدد جدعون ليفى «أن الإنجاز المخابراتى الهائل عبر عملية نموذجية مثل اغتيال مغنية يفرض على أجهزة إسرائيل الأمنية ووزارة خارجيتها أن تتساءل : هل حسبنا بدقة نتائج هذه التصفية؟ نراه ينطلق مباشرة إلى القول «من قتل مغنية لعب بالنار مرة أخرى وألحق أذى كبيراً بإسرائيل، ولم يكن لديه لا التبصر اللازم ولا الحكمة

المطلوبة فى مثل هذه الحالات حيث ساهم بشكل مباشر فى اهتزاز الوضع الأمنى لمواطنينا؛ لأنه ـ بعمليته هذه ـ لم يَقْض على الإرهاب بل زاد من قوته وساهم فى توسيع دائرته . . التاريخ عند الكاتب يؤكد أن ألف تصفية من هذا النوع لا تصب فى مصلحة أمن إسرائيل «تصفيات مثل أبوجهاد وعباس موسوى ويحيى عياش والشيخ أحمد ياسين وعبدالعزيز الرنتيسى . . إلخ . . لم تجلب علينا إلا الانتقام الذى صعب الأمر على حكوماتنا وهز استقرارها» .

أما إيتان هابر المدير السابق لمكتب إسحق رابين فيبدأ مقالته فى صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ١٧ الجارى (فبراير ٢٠٠٨) قائلا «نصيحة لكل من يُقال أنه شارك فى إعدام كبير المخربين عماد مغنية : لا تتأثروا بمقالات المديح والثناء، لأن من توجكم بأكاليل الغار اليوم سيصب عليكم وابلاً من البصاق وهتافات التحقير إذا ما نجح حزب الله فى توجيه ضربة قاسية إليكم كرد فعل على هذه العملية» . . إيتان ـ وفى ذهنه عمليتان تخريبيتان تعرضت لها مصالح إسرائيل فى الأرجنتين عام ٩٤ بعد اغتيال أجهزتها لعباس موسوى قبل ذلك بعامين ـ يقيس العملية الحالية بما تعكسه من مخاطر بشرية على حياة المئات وخسائر مادية تبلغ الملايين .

عند هذه النقطة ننقل عن أنشيل بابر فى مقال له بصحيفة هآرتس نشره فى اليوم التالى قوله «لا بد أن نفترض تلقائيًا أن اجتماعًا عاصفًا على أعلى مستوى دعى إليه حسن نصرالله عقب إبلاغه بحادث تصفية مغنية، وأنه اتفق مع كبار مستشاريه على عملية انتقامية ليست بالضرورة فوق أرض إسرائيل بل ضد هدف إسرائيلى فى مكان ما حول العالم» .

ويعقب على ذلك مستفهمًا باستنكار «هل كان فى ذهن القيادتين السياسية والأمنية عندما وافقتا الواحدة تلو الأخرى على العملية، أن يهود العالم المحسوبون تلقائيًا مع دولة إسرائيل ربما يتعرضون لعمليات ثأرية خاصة وأن الحراسات المعدة لهم من جانب الدول التى يقيمون فيها متفاوتة بين السيئ والأسوأ» .

أما العديد من وسائل الإعلام الأوروبية فتتساءل هل صحيح سيكون العالم مكانًا أفضل بعد اختفاء مغنية!! كما قال الناطق بلسان الخارجية الأمريكية؟!

صحيفة روز اليوسف ـ ٢٨ فبراير ٢٠٠٨

حلم امتلاك إسرائيل لكفايتها من الماء ..

سيتحقق إن لم نتدارك الأمر بالفعل وليس بالتصريحات!!

بينما كانت أعمال المؤتمر الدولى (إبريل ٢٠٠٤) لإدارة المياه الذى عقد بمنتجع الشونة الجنوبية المطلة على البحر الميت، والتى تبعد حوالى ٤٥ كيلومتر غربى العاصمة الأردنية توشك أن تنتهى، علق الدكتور عاطف عبيد رئيس وزراء مصر خلال المؤتمر الصحفى الذى شهدته الدوحة بعد انتهاء مشاركته فى الملتقى العربى السادس للاتصالات والإنترنت (أوائل مايو ٢٠٠٤) ردّا على سؤال حول مشروع القناة الإسرائيلية المنافسة لقناة السويس بأنه يدخل ضمن المشاريع التى تزكيها الأحلام والأمنيات وأضاف «أننا لا نستطيع أن نمنع أحدًا من التمنى، لكن ما يحكم المسار على الأرض هو القدرة على المنافسة»!!

قد لا يبدو الربط بين المؤتمر الدولى لإدارة المياه وتهديد إسرائيل بشق قناة تنافس قناة السويس منطقيًا ولا عمليّا ولا واقعيّا.. ولكنه يحمل مواصفات المشروع المنطقى العملى المرتبط بالواقع عند من يُمعن النظر فى سياق مخططات إسرائيل التنموية منذ عدة عقود ويتابع بوعى قدرتها على تنفيذ هذه المخططات!!.

الربط منطقى؛ لأن المؤتمر الدولى لإدارة المياه الذى مولته الوكالة الأمريكية للإنماء الدولى، والذى عقد فى بداية هذا الشهر بالأردن بمشاركة ٣٢ دولة من بينها إسرائيل واعتبره المسئولون الأردنيون أول استجابة عالمية مباشرة تبحث فى كيفية علاج مشكلة تضاؤل الموارد المائية بصفة عامة ومشكلة البحر الميت على وجه التحديد.. أكدت مصادر دولية أن هدفه الأساسى هو العمل على تفعيل المخططات الإسرائيلية الساعية إلى توفير ما تحتاج إليه من كميات مياه إضافية الآن ومستقبلاً!!.

الربط عـملى؛ لأن إسـرائيل تدرك منذ سنوات طويلة أن مـشكلة الميـاه فى منطقـة الشـرق الأوسط ستكون عنوانا لحـروب مستعـرة؛ لأنها تفصـل بيـن الحياة والموت، ولا بد؛ من منطق القوة، أن تستكمل استعداداتها التى بدأتها منذ نهاية سبعينيات القرن الماضى عندما عملت على تحويل مجرى نهر الأردن وساندتها الإدارة الأمريكية آنذاك ماديّا ومعنويّا وأمنيّا. . وهذه الاستعدادات تهدف اليوم إلى التمسك بمنابع مياه أنهار لبنان وبشاطئ قابل للتوسع على بحيرة طبرية، وتعمل منذ الآن على شق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت بحجة إنقاذه من الموت الجغرافى والمائى بعد أن انخفض مستواه نحو عشرين مترًا خلال العشرين سنة الماضية!!.

الرابط أيضا واقعى. . لأن إسرائيل تملك القدرة على الاستفادة من أبحاث وقدرات واستثمارات الآخرين أوروبيّا وأمريكيّا تحت أكثر من شعار: دعم واحة الديموقراطية فى الشـرق الأوسط، إنقـاذ شـعب الله المختـار الذى يهـدد بقـاءه الإرهاب العـربى الإسـلامى، مـخططات الإنماء للجـميع التى تديرها وتخطط لهـا وتنفـذها إسـرائيل ويستهلكها العرب. . إلخ. . خاصة إذا كانت مجالات الاستثمار فى هذا الحقل تُعد من ذلك النوع الذى يجذب بريقه التوجهات الأوروبية التى تحلم بمشاريع اقتصادية تنموية تحقق آمال شعوب المنطقة فى السلام والأمن والاستقرار.

هكذا وظفت إسرائيل عائد مشاريع الاستثمار فى المنطقة الحرة بينها وبين الأردن التى مولتها رءوس الأموال الأمريكية والخليجية المشتركة باعتبارها هدفا إستراتيجيّا لخدمة الأمن والاستقرار اللذين سيؤديان إلى السلام المنشود. . وهكذا تضع كل إمكاناتها الدعائية بجانب ضغوط أمريكا السياسية العلنية والخفية لكى يقوم البنك الدولى وعدد من دول أوروبا المانحة بتمويل شق القناة التى توصف بأنها «الشريان الحيوى الذى يربطه بين البحر الأحمر والبحر الميت».

إسرائيل لا تبغى من وراء ذلك إنقاذ البحر الميت حتى لا تقضى عليه السكتة السريرية. . ولكنها تسعى أولاً وأخيرًا ـ بعد أن تُعيد مياه البحر الأحمر المتدفقة منسوبة إلى مستواه الطبيعى وتضمن إنسيابية الكمية الكافية لتعويض عوامل البخر والتسرب الجوفى ـ إلى توفير البيئة المائية الصالحة لإقامة عدد من محطات تحلية المياه على جانبيه لمنفعة الشعبين الأردنى والإسرائيلى بنسبة ١ : ٥!!.

إسـرائيل تعلم أن جهـود الحكومـة الأردنيـة منفـردة فى هذا الخـصـوص لن تؤتى ثمارها . . كما تعرف أن الإعلان منذ البداية عن توجه مبدئى لضمان أمن شعبها المائى على حساب الشعوب العربية المحيطة لن يحظى بدعم أوروبى متكامل وسيثير ضدها بعض العواصف التى هى فى غنى عنها اليوم، لذلك صاغت مشروع القناة الشريان كما لو أنه يخص إنقاذ البحر الميت ويعود بالفائدة على الوطن الأردنى الذى يعانى نقصا هائلا فى المياه اللازمة للشرب والرى والتصنيع!! .

يَطمئن الخبراء الدوليون إلى استعداد البنك الدولى واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا لتمويل قناة البحر الأحمر التى ستصب مياهها فى البحر الميت وَفْقَ عدد من المؤشرات التى يأتى على رأسها إعلان الإدارة الأمريكية عن موافقتها قبل أن ينفض اجتماع المؤتمر الدولى للمياه على تقديم مساعدة اقتصادية للأردن قيمتها ٧٢ مليون دولار، سيخصص منها ٣٩ مليون دولار للمساعدة فى تحسين موارده المائية وضمان استمرار ما يحصل عليه منها فى المرحلة الراهنة . هذا الإعلان فى هذا التوقيت سيُمهد الطريق أمام واشنطن لكى تدفع البنك الدولى فى اجتماعه القادم إلى إعلان موافقته المبدئية على المشروع وعلى البدء فى وضع الدراسات الميدانية التى تسبق تحديد جدولها الزمنى للتنفيذ، يلى هذه الخطوة إقناع الدول المانحة بجدوى وجدية المشاركة فى تمويله .

أما مبررات الربط بين قناة إحياء البحر الميت وقناة منافسة لقناة السويس فتنحصر لدينا فى أن التحرك الإسرائيلى الحثيث نحو تحقيق مخططات تدمير البنية التحتية للشعوب العربية بكافة الوسائل (الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية)، والذى سيؤدى فى وقت قريب إلى البدء فى تنفيذ مشروع القناة الثانية موضع التنفيذ . . يُعد نموذجًا لقوة التوصيات التى تأخذها المؤتمرات الدولية التى تهتم وفق معطيات العولمة بالقضايا التى تؤثر على السلم والأمن العالميين، خاصة وأن الشرق الأوسط يعد ـ وَفْقَ مقاييس العولمة الأمريكية ـ إحدى أهم هذه المناطق . . نموذجًا لاستجابة الإدارة الأمريكية للأفكار الإسرائيلية واستعدادها غير المتراخى لتبنيها والعمل على تحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ، ولفتح الأبواب لتمويلها عالميًا ودوليًا . .

إسرائيل لا تحلم، ولذلك يجب على أنظمتنا العربية أن تتعامل مع كل ما يصدر عنها بجدية . . إسرائيل تعنى ما تقول؛ لذلك يجب أن نفتش وراء كل ما يصدر عنها من

أقوال حتى نضع أيدينا على المقصد الحقيقى . . إسرائيل تستفيد من حاجة الدول المجاورة لها إلى التنمية التى أوقفتها الحروب معها، لكى تضخ الدماء العفية إلى اقتصادها وتضمن له القيادة لعقود قادمة . . إسرائيل بعد قناة البحر الميت ستزيد حصتها من مياه الشرب النقية بحوالى ٣٠٪ مما تحصل عليه الآن علمًا بأنها تحرص بعد انسحابها من قطاع غزة على الإمساك بين يديها بقدر مناسب من مياهه الجوفية لتغذية مستعمراتها القريبة منه حتى يتم إنشاء محطات التحلية المرتقبة على جانبى البحر الميت بعد سنوات معدودة .

إسرائيل تسوق القناة المنافسة لقناة السويس منذ عدة سنوات على مستوى القطاع الخاص الأوروبى والعالمى وتنطلق فى التعبير عن جدوى المشروع من نقطة تهم هذا القطاع براجماتيًا بالدرجة الأولى، ونعنى بها خفض أسعار النقل والتأمين بينه وبين الأسواق الآسيوية والعربية!! بما سيعود عليه بالنفع العام مقارنة بما يتكلفه حاليًا عند مرور منتجاته عبر قناة السويس .

إسرائيل تُمهد للقول أن عمليات حفر قناة إحياء البحر الميت ستوفر خبرة كبيرة لكل من سيشارك فى مجال شقها بما سيعود بالفائدة على تكلفة مشروعها، وبالتالى حجم الاستثمارات التى سيحتاجها .

إسرائيل تستغل التمزق العربى وجمود نظامه وتيبس علاقات أطرافه الفاعلة بعضها ببعض وادعاء البعض امتلاك قدرات ليسوا أهلاً لها وتقاعس البعض الآخر عن القيام بالحد الأدنى من الحفاظ على ماء الوجه، لكى تتقدم إلى النظام العالمى الجديد بمسوغات قدرتها على القيادة عن طريق التفكير فى المشاريع التى تخدم شعوب المنطقة وتخدم أهداف العولمة وبالمشاركة فى تنفيذها وإدارتها . .

لذلك لن ينفع معها تصريحات الشجب والإدانة . . سيجدى معها فقط الندية فى التحرك داخليًا بالانفتاح على الشعوب ومشاركتها فى صنع القرار بلا أى تحفظات أو إقصاءات وخارجيًا بالتحدث إلى العالم بلغة يفهمها، خاصة وأن التوجه الأول سيرتبط ارتباطا وثيقًا بالشفافية والاستعداد للمحاسبة!! .

صحيفة القدس العربى ـ ٥ مايو ٢٠٠٤

تنسيق أمريكى / إسرائيلى ضد صفقة أسلحة روسية لسوريا

قبل الزيارة التى قام بها منذ عدة أيام الرئيس السورى بشار الأسد إلى روسيا أزاحت صحيفة الإندبندنت البريطانية الستار يوم ١٣ الجارى (يولية ٢٠٠٧) عما وصفته بتوتر حاد فى العلاقات بين تل أبيب وموسكو بسبب صفقة صواريخ روسية قيل إن الطرفان سيتعاقدان عليها لتعزيز دفاعات سوريا فى مواجهة الجارتين اللدودتين إسرائيل من ناحية والعراق الأمريكى من ناحية أخرى على حد قول الصحفى الإسرائيلى جى باخور فى صحيفة يديعوت أحرونوت بعد ذلك بحوالى أسبوعين. ونقلت الصحيفة البريطانية عن التليفزيون الإسرائيلى أن الصفقة ستتضمن صواريخ من طراز SA - 18 التى يُمكن حملها على الكتف مما سيوفر للقوات المسلحة السورية وربما ميليشيات حزب الله فى لبنان إمكانية تقليص نشاط الطيران الإسرائيلى فوق البلدين، والذى يهدف فى المقام الأول إلى منع الهجمات الإرهابية التى يتعرض لها القطاع الشمالى من إسرائيل.

هذا الكشف الإعلامى تزامن مع تحرك أمريكى، دفعت إليه عناصر من داخل الكونجرس وعلى مستوى وزارتى الخارجية والدفاع تحركهم ترتيبات مسبقة متفق عليها من جانب جماعات الضغط اليهودية، تمثل فى غضب شبه رسمى «يحذر موسكو من عواقب إتمام هذه الصفقة التى ستضر أبلغ الضرر بأوضاع المنطقة»!!.. هذا التهديد الأمريكى لا يعمل فقط لمصلحة إسرائيل التى «تتبناها» استراتيجية التكامل بين الدولتين الاستعماريتين، ولكنه يعمل أيضا على منع أى إحياء جديد لنشاط روسى فى هذه المنطقة حتى لو كان فى شكل استثمارات أو مبيعات أو أسلحة تدخل فى نطاق ما تسمح به الأمم المتحدة.

القراءة الأولية لهذه الزيارة التى يصر الإعلام الإسرائيلى على الإيحاء بأن ترتيباتها تمت على عجل إنقاذًا للقيادة السورية من المأزق الذى ستجد نفسها فيه بعد انتهاء جولة الانتخابات العراقية، قد توحى بأن الطرفين وقعا بالأحرف الأولى على ما يمكن وصفه بإحياء «تقارب روسى/ سورى» فى شكل يناسب الأوضاع الإقليمية التى تعرضت لبعض التبديل خلال السنوات التى أعقبت سقوط ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى ويتوافق فى الوقت نفسه مع مساعى الولايات المتحدة الدءوب لإحكام قبضتها على عنق أنظمة حكم الشعوب العربية. . فهناك أولا الاتفاق على إلغاء النسبة الأكبر من ديون دمشق الروسية وهناك ثانيا الاتفاقات الاقتصادية والاستثمارية على مستوى معظم قطاعات الاقتصاد السورى.

مما لا شك فيه أن القيادة السورية تعى تمامًا أبعاد اللعبة الأمريكية الإسرائيلية على مستوى الشرق الأوسط وتعرف أن نصيبها من هذه اللعبة يُعد الأكبر. . وهى تعلم أيضا أن التنسيق الاستراتيجى بينها وبين بعض العواصم القريبة منها سياسيا وفكريا لا يكفى فى هذه المرحلة لمقاومة التهديدات الأمريكية/ الإسرائيلية التى قد تتعرض لها بشكل انفرادى أو ثنائى، لذلك اتجهت لتوسيع مدى الأوراق التى فى يدها لكى تعزز من دورها كلاعب له قدرات يجب أن تؤخذ فى الحسبان، ويبدو أن تطوير أسلحة القوات المسلحة السورية وتعزيز قدراتها الدفاعية لم يكن الهدف الأول لزيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو، فالبعد الاقتصادى بكل مشتملاته كان له اهتمام خاصٌ يتفق مع إصرار دمشق على أن يكون العام الحالى (٢٠٠٧) هو عام تنمية وتحديث آليات اقتصاد البلاد ووضعه على بداية الطريق الصحى الذى يناسب إمكانات سورية وتطلعاتها.

روسيا لها أيضا رؤيتها الشرق أوسطية التى تنطلق من زوايا عدة فهى من ناحية تسعى إلى توسيع مجالات استثماراتها العامة والخاصة فى المنطقة ولو على سبيل التجريب لكى تشكل لنفسها إطارًا مستقبليّا فى هذا الخصوص قد يصلح للتعامل مع أقطار أخرى فى المنطقة أو فى مكان آخر من العالم. . وقد يكون من أهدافها أيضًا الظهور بمظهر القادر على التحرش بالغرب الذى يعمل ما فى وسعه للتحرش بها عبر مجموعة الدول التى كانت إلى وقت قريب تحت سيطرتها وسيادتها. . وقد يكون من

أهدافها أن تتحول عبر هذا الوجود إلى قناة توصيل جيدة للمشاركة فى إيجاد حلول لما تعانيه المنطقة من مشاكل قديمة وحديثة، وَفْقَ علاقتها الثنائية مع أمريكا وأوروبا من ناحية وعلى مستوى الشرعية الدولية من ناحية أخرى.

الولايات المتحدة من ناحيتها، إلى جانب مصالحها وارتباطها النوعى مع إسرائيل، تحرص على إرساء قواعد جديدة للتعامل مع دول المنطقة التى ترى أنها أصبحت رهينة لها.. يأتى على رأسها:

ـ قطع الطريق على كل محاولة روسية للتدخل أو لإعادة ترتيب الأوراق سواء لإقرار السلام على مستوى ملف الصراع العربى الإسرائيلى.. أو تقديم العون الاقتصادى أو فتح أبواب للاستثمار أو حتى المشاركة فى موجة الإصلاحات، إلا إذا كان ذلك فى الأصل من بين أفكارها أو على الأقل بموافقة ضمنية منها..

ـ أما ما يخص مبيعات السلاح أو صيانته أو تطوير ما عفى عليه الزمن على محدوديته مقارنة بما لدى إسرائيل منه بعيداً عن ترسانتها النووية، فأمر مقطوع بحرمته وفقا لكافة القوانين التى يصدرها الكونجرس الذى أصبح يشرع للعالم أجمع..

ـ أى تقارب أو تباعد بين موسكو والعواصم الشرق أوسطية على مستوى العلاقات الثنائية، يتحدد وَفْقَ رضى إسرائيل عن هذه العاصمة أو تلك بغض النظر عما إذا كانت ترتبط معها بعلاقات معلنة أو خفية..

ـ حركة العلاقات الدولية عبر المنظمات الدولية والإقليمية التى تناصر القضايا العربية وتؤيد حقوقها الشرعية، لا تعنى واشنطن فى شىء؛ فهى التى تقرر ما يلائم، هذه الحركة وَفْقَ رؤيتها الخاصة التى يرسمها أخصائيوها..

البيت الأبيض يعرف مدى قوة قدراته الضاغطة على موسكو لوقف تطلعاتها الشرق أوسطية عبر سوريا.. فهو يستطيع الضغط من خلال تقنيات إنتاج النفط التى يحتاج إليها هذا القطاع البالغ الأهمية فى روسيا ومن خلال حاجتها المستمرة إلى توصيات أمريكية لدى البنك الدولى للحصول على قروض تفصيلية، ومن خلال تكثيف وجوده التحالفى والاستثمارى والمخابراتى على مستوى غالبية الدول التى تحيط بروسيا من كل جانب وما يمثله ذلك من حصار يرى أن روسيا لا تملك مقومات تفكيكه.

وإن لم ينجح البيت الأبيض فى وقف هذه التطلعات أو على الأقل تحجيمها بوسائل الضغط السرية والعلنية، فلن يتورع عن الادعاء بأن «هذه المحاولات التى تتغطى بالاستثمار لدعم سوريا «ستمهد لتسريب الصواريخ الروسية إلى أيدى المنظمات الإرهابية التى تنطلق من فوق أراضيها، مما يمثل تهديدا مباشرا للقوات الأمريكية التى تعمل على تأسيس نظام ديموقراطى فى الجوار العراقى يصلح للتطبيق على مستوى الدول العربية»! وفى هذه الحالة ستكون روسيا مطالبة عالميًا بإعمال اتفاقيتها التى وقعتها منذ نحو عامين مع أمريكا لمكافحة الإرهاب الدولى «الذى يعمل على هز الاستقرار العالمى وهدم سياسات الأمن وتطوير الديموقراطيات». . التى قال الرئيس الأمريكى فى خطاب تنصيبه لفترة حكم ثانية أن بلاده «تضعها على رأس أولوياتها خلال أربع السنوات القادمة».

ولن تتورع الدبلوماسية الأمريكية، التى تربعت على قمتها كوندليزا رايس من شحذ همتها على مستوى اللجان المتخصصة فى الأمم المتحدة وعلى مستوى الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو لاستصدار توصيات تُحتم على موسكو «احترام تعهداتها الدولية وتطالبها بتفعيل مشاركتها فى محاربة الإرهاب العالمى وتُزين لها وقف مبيعات صواريخها إلى سوريا «لأن الإصرار على إتمامها» حتى تحت ستار من الاتقافات الاقتصادية سينجم عنه خلل فى أوضاع المنطقة وسيساهم حصول القوات المسلحة السورية عليها فى تعطيل مبادرات السلام التى يجرى العمل على تنفيذها بين الأطراف المتصارعة التى يهدد استمرار الاقتتال بينها السلام العالمى والأمن الدولى.

أما إسرائيل فلم تكتف بهذا الجهد النابع من التحالف الاستراتيجى بين الطرفين، وإنما ستعمل من جانبها علَى استغلال كل ما يظهر على سطح الأحداث إقليميّا وعالميّا لصالحها سواء بجهد منفرد من جانبها أو بتحريض القوى المساندة لها داخل الساحتين الأمريكية والأوروبية رسميّا وشعبيّا على التدخل فى الشأن السورى.

هل هذا يعنى أن دول الشرق الأوسط وشعوبها معرضة مرة أخرى لمعايشة مرحلة من مراحل الحرب الباردة فى شكل جديد يناسب العولمة ويتوافق مع التغيرات التى شهدتها هى وشعوبها داخل حدودها أو على مقربة أو مبعدة منها! . . أم أن الأمر لا يخرج عن كونه محاولة من سوريا للخروج من مضيق الضغوط التى فرضت عليها

يقابله استعداد روسى لمشاركتها القدرة على التنفس بأن تساهم فى إحداث تلاق بين دمشق وواشنطن بعيداً عن ملفات العراق وفلسطين شديدة الالتهاب، لعله ينعكس إيجابيّا على كل منهما بالإضافة إلى مسار تفاوضها مع إسرائيل.. أم أن الحكاية فى مجملها لا تخرج عن تطوير للعلاقات الثنائية بين دمشق وموسكو حرصت أطراف أخرى على الصيد فى مياهه لتبنى من حبته المتواضعة قُبة لا يوجد تحتها شيخ؟!

صحيفة إيلاف ـ ٧ يولية ٢٠٠٧

* * *